فؤاد حسين: الاتفاق بشان خانقين في مصلحة العملية السياسية

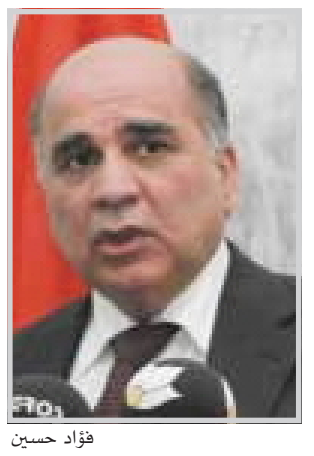
فؤاد حسين

اربيل / PUKmedia

أكد رئيس ديوان رئاسة اقليم كردستان فؤاد حسين ان الاتفاق لحل أزمة خانقين يصب في مصلحة العملية السياسية، وفي مصلحة الحكومة الاتحادية في بغداد واقليم كردستان، كما يصب في مصلحة أهالي خانقين انفسهم.

واضاف في تصريح صحفي أن الاتفاق الذي وضع الحلول لأزمة خانقين، جاء برعاية المالكي ورئيس الأقليم مسعود بارزاني ورئيس الجمهورية جلال طالباني.

وأوضح حسين أن القوات الفيدرالية انسحبت بالفعل كما نص الاتفاق الأخير، لكنه لم يشر الى انسحاب قوات البيشمركة.

وكان وفدان من اقليم كردستان، ووزارتي الدفاع والداخلية، اتفقا الأربعاء الماضية على إعادة الحال الى ما كانت عليه خانقين قبل التوتر الأخير، وتسليم الإدارة الأمنية في القضاء الى سكان القضاء بعد فتح باب التطوع فيها.

ودعا رئيس الوزراء نوري المالكي المجلس السياسي للأمن الوطني الى اجتماع للبحث في الأزمة بين بغداد واربيل حول قضاء خانقين.

بسبب التأشيرة والتكاليف الباهظة

المواطنون يفضلون السياحة في إقليم كردستان

بغداد / المدى

تشهد شركات السياحة والسفر إقبالا متزايداً من المواطنين الراغبين بالسفر للسياحة داخل البلاد وخارجه، حيث تعد لبنان وتركيا فضلا عن إقليم كردستان هي المناطق المفضلة للسائحين العراقيين.

ويشكو المواطنون العراقيون الراغبون بالسفر الى الخارج لغرض السياحة بأن التأشيرة تشكل العائق الأكبر، فيما يؤكد أصحاب شركات السفر أن التكاليف الباهظة تشكل عائقاً آخر أمامهم.

ويؤكد أصحاب شركات السياحة والسفر أن أغلب المواطنين يفضلون السفر إلى إقليم كردستان بدلا من دول الجوار بسبب التكاليف التي يتطلبها السفر إلى تلك الدول .

وقال ثائر فرج مدير شركة ضوء المستقبل "إن أبواب السفر محدودة أما إلى تركيا أو لبنان أو سوريا أو عمان ، وإن أكثر الدول لا تعطينا فيزة".

اما حسين علي مدير شركة نافذة حول العالم فأوجز المعوقات التي تقف بوجه المواطنين الراغبين بالسياحة خارج البلد بالقول:

"إن حركة سير الطائرات تخذلنا في بعض الأحيان لأن المفروض أن يعلمونا بالرحلات التي يتم إلغاؤها كما انهم يعطوننا الموعد قبل ساعة فقط وهو غير كاف لأن المطار بعيد عن مركز بغداد ما يجعل المواطن يتصل بنا وهو حقه لأنه يريد موعداً مضبوطا. وأما المعوق الثاني الذي يشمل العراق ككل فهو أن الطيران محدد في العراق إلى دول الجوار فقط فضلاً عن المعوق الآخر الفيزة".

فيما يؤكد مدير شركة التضامن المهندس فراس الميالي أن هناك ضرورة للتعاقد مع شركات الطيران العالمية موضحاً في تصريحات صحفية :

"أن أكثر الشركات التي تعمل في العراق هي ليست شركات محترفة ومعتمدة. ومازال العراق لم يخرج من منطقة الحرب ما يجعل أكثر الشركات العالمية تتخوف من الدخول إلى العراق، ولا أعرف سبب تخوف هذه الشركات من الدخول إلى العراق والدليل هو أنه لم يحدث أي حادث في بغداد أو في العراق ككل. و لكني لا أعرف متى سنخرج من منطقة الحرب".

وحول المناطق التي يفضل العراقيون التوجه إليها قال الميالي:

"نحن نلاحظ إقبالا شديدا على اسطنبول وبيروت وبعض السفرات إلى ماليزيا. بالرغم من صعوبة الحصول على التذاكر بالنسبة لماليزيا وإن هذه الدول الأربع أو الخمس دول هي الدول الوحيدة التي تمنح الفيزة للعراقيين.

نتمنى من باقي الدول أن تمنح الفيزة للعراقيين لأن العراقي يفضل بلده وإن الرواتب الآن أفضل من الرواتب في الخارج وعليهم أن لا يفكروا بأن العراقي فقط يذهب للهجرة لأن هذا الموضوع انتهى من تفكير العراقي".

وزير الصحة ينفي ظهور أي حالة لمرض الكوليرا في الإقليم

اربيل /PUKmedia

نفى وزير الصحة في حكومة اقليم كردستان الدكتور زريان عثمان، وجود اي حالة إصابة بمرض الكوليرا في الاقليم، مشيراً الى أن وزارة الصحة في حكومة الاقليم اتخذت الإجراءات اللازمة في حالة ظهور أي حالة من المرض في الاقليم.

وكانت إحدى وسائل الاعلام قد ذكرت أن هناك حالات لمرض الكوليرا سجلت في اقليم كردستان، وبهذا الصدد قال الدكتور زريان: سجلت نحو ٢٠ حالة لمرض الكوليرا في وسط وجنوبي العراق، منها ٨ حالات في بغداد و٦ في محافظة بابل.

واشار وزير الصحة الى أن ٣ أشخاص توفوا حتى الآن نتيجة الاصابة بالكوليرا، إثنان منهم في محافظة بابل والثالث في محافظة ميسان.

وقال الدكتور زريان عثمان في تصريح صحفي بالرغم من وجود توقعات بظهور حالات للكوليرا في الاقليم، إلا أنه لم يتم تسجيل أي حالة حتى الآن، مشيرا الى أن وزارة الصحة اتخذت الإجراءات اللازمة لمواجهة المرض في حال ظهوره.

دراسة تشكيل هيئة مستقلة لمنظمات المجتمع المدني

اربيل / المدى

التقى وزير الاقليم لشؤون المجتمع المدني جورج منصور اتحاد المنظمات المدنية (الفيدراسيون) بالسليمانية،الذي يضم اكثر من عشرين منظمة ناشطة تعمل كمجموعة للمراقبة والضغط في مجالات مختلفة كالانتخابات وحقوق الانسان والشفافية والخدمات واعداد التقارير والاستبيانات وتقديم الحلول والاقتراحات الى الجهات المسؤولة والرأي العام.

وابدى الوزير حرصه على دعم وتنظيم عمل المنظمات وضمان استقلاليتها بما يخدم تفعيل الحراك المدني في الاقليم، موجزا برنامجه الهادف الى تشكيل هيئة مستقلة منتخبة ذات شرعية قانونية تمثل جميع المنظمات المدنية في الاقليم وتعمل بشكل رسمي مع الجهات المسؤولة والمنظمات الدولية واعداد قاعدة بيانية خاصة بالمنظمات.

وطرح اتحاد المنظمات المدنية المشاكل و المعوقات التي تواجه عملهم في السليمانية والتي تتلخص في نقص الامكانات المادية والفنية وعدم جدوى الية التمويل الحالية والقصور في الشفافية المعتمدة لدى التعامل مع شبكة المعلومات الضرورية للعمل المؤسساتي ومنح التراخيص.

منظمات تطالب بإغلاق المطاعم والنوادي

وزارة الاوقاف في الإقليم تنتقد تلاعب التجار بأسعار السلع خلال رمضان

اربيل / الوكالات

انتقدت وزارة الأوقاف في إقليم كردستان العراق "التجار الذين يستغلون إقبال المواطنين على الشراء خلال شهر رمضان المعظم ويقومون بزيادة أسعار السلع والمواد الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك اليومي"، واصفة ذلك بانه "عبء إضافي على المواطنين".

في ما طالبت ست منظمات نسائية وطلابية اسلامية بعدم السماح للمطاعم والنوادي ومحال بيع المشروبات الكحولية بفتح أبوابها في شهر رمضان.

ففي بيان لها قالت وزارة الأوقاف، إن "بعض التجار لا يراعون الجانب الديني ولا الوطني ولا حتى الأخلاقي والإنساني ويستفيدون من الأوضاع الداخلية الحساسة ويسعون للثراء على حساب لقمة عيش سكان إقليم كردستان العراق من الفقراء".

وحثت وزارة الأوقاف "خطباء المساجد على مناقشة وشرح مسألة ارتفاع الأسعار خلال خطبة الجمعة القادمة"، داعية "المسؤولين إلى تشديد الرقابة على الأسواق وارتفاع أسعار السلع واتخاذ إجراءات أكثر حزما للمحافظة على الأسعار".

ويرى الباحث الاقتصادي، شيركو جودت، أن "هناك أسبابا عدة لارتفاع الأسعار بالعراق خلال شهر رمضان، منها قلة المصانع المنتجة للمواد الغذائية، وبالتالي عدم قدرتها على تلبية احتياجات السوق، وهو ما يؤدي لزيادة الاعتماد على الاستيراد الخارجي وزيادة الأسعار".

وأضاف جودت أن "ارتفاع الأسعار والتلاعب في الأسواق ناتج أيضا عن غياب القوانين التي تنظم السوق والأسعار، خاصة في ظل حالة الفوضى التي يشهدها السوق العراقي وغياب مبدأ الاقتصاد الحر، وغياب قوانين حماية المستهلك". على حد قوله.

يذكر ان ظاهرة ارتفاع اسعار المواد الغذائية لا يخص إقليم كردستان فقط إنما تشمل جميع المحافظات العراقية.

ويطالب المواطنون مؤسسات الدولة بوضع ضوابط قانونية لمنع التلاعب بالاسعار واضافة اعباء عليهم مع اعباء عدم توفر الطاقة الكهربائية وتردي الخدمات الضرورية الأخرى

من جانب آخر قدمت منظمات طلابية ونسوية مذكرة الى مجلس محافظة السليمانية ، دعت فيه المجلس إلى "تشجيع المواطنين على احترام شهر رمضان وذلك بعدم السماح للمطاعم ومحال المشروبات الكحولية بفتح أبوابها، إضافة الى منع الإعلانات عن المأكولات في الإعلام والأماكن العامة".

وأكد رئيس مجلس محافظة السليمانية كاوه عبد الله إنه "قبل أن تقدم تلك المنظمات مذكرتها كنا أصدرنا جملة من التعليمات الخاصة بشهر رمضان ودعونا المواطنين من كل شرائح المجتمع، وعلى اختلاف أفكارهم إلى الالتزام بمراعاة مشاعر الجميع من الصائمين وغير الصائمين، فالكل له حقوق وفق القوانين دون التجاوز على مشاعر الآخرين".

وأضاف في حديث صحفي إن "تقارير المؤسسات المعنية تشير إلى أن المطاعم لا تبيع المأكولات بشكل علني، وإنها تراعي مشاعر المواطنين في هذا الشهر المبارك".

من جانبه قال عضو فرع السليمانية لمنظمة التنمية لطلبة كردستان جبار عزيز إن "المجتمع الكردستاني مجتمع إسلامي، والصوم احد أركان الدين فمن واجب الجميع احترام المشاعر الدينية للمواطنين"، مشيرا إلى أن "المذكرة تطالب مجلس المحافظة والبلدية ودائرة الأوقاف بإصدار تعليمات خاصة بهذا الموضوع".

وأضاف عزيز أن "المذكرة طالبت مجلس المحافظة بتقليل منح الإجازات الرسمية لافتتاح مطاعم جديدة، بحيث يكون هناك مطعم لكل منطقة، إضافة الى غلق النوادي ومحال بيع المشروبات الكحولية".

يذكر أن المنظمات الموقعة على المذكرة هي منظمة التنمية لطلبة كردستان، منظمة طلبة كردستان، الرابطة الإسلامية لطلبة كردستان، منظمة الأخوات الإسلامية، الاتحاد الإسلامي لأخوات كردستان.

وكانت وزارة الداخلية العراقية قد أصدرت تعليمات بمنع فتح المطاعم ومحال المشروبات الكحولية أثناء فترة الصيام في عموم محافظات العراق.

تراجع ملحوظ في حالات القتل والانتحار

لجان توعية وإجراءات عملية للحد من ظاهرة العنف ضد النساء

اربيل / المدى

شكلت وزارة حقوق الإنسان في إقليم كردستان ١١ لجنة متنقلة لتوعية القرويين في الإقليم بشأن مفاهيم حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص للحد من أعمال "العنف العائلي" فيما اكدت تقارير وزارة الداخلية انخفاض حالات القتل والانتحار في الاقليم.

وقال وزير حقوق الانسان الدكتور شوان محمد ان "قاطني قرى إقليم كردستان بأمس الحاجة إلى برامج توعية"، موضحا ان الوزارة قامت بـ"تشكيل لجان متنقلة لهذا الغرض بعد الحوار مع منظمات المجتمع المدني في الإقليم، حيث تقوم هذه اللجان بزيارات دورية للقرى بهدف توعية السكان إزاء حقوق الإنسان للحد والتقليل من أعمال العنف ضد المرأة".

وتابع الوزير ان "اللجان باشرت اعمالها خلال الايام الماضية حيث تمت زيارة عدد من القرى وستتواصل هذه الزيارات الى ان تشمل جميع قرى الاقليم.

وفي السياق ذاته أعلنت وزارة الداخلية بحكومة إقليم كردستان العراق عن وضع أرقام هاتفية خاصة لتلقي شكاوي النساء اللواتي يتعرضن للعنف بهدف "التدخل لتوفير الحماية لهن واتخاذ الإجراءات القانونية في القضايا المحالة إليها".

وذكر إعلان نشرته مديرية التصدي للعنف الموجه ضد النساء، وهي مديرية استحدثت مؤخرا في وزارة الداخلية التابعة لحكومة الإقليم، أن "المديرية تسعى إلى تقليل حدة العنف بنوعيه الجسدي والنفسي الذين تواجههما النساء في المجتمع بإقليم كردستان ومن قبل أي شخص كان وفي أية منطقة بالإقليم وتحت أية ظروف ودوافع".

وتدعو وزارة الداخلية في إعلانها الذي تسلمت "المدى" نسخة منه، "الضحايا إلى الاتصال بالأرقام الهاتفية المعلنة حتى يتسنى لنا ومن خلال شرطة الطوارئ وشرطة مديرية التصدي للعنف ضد النساء التدخل بشكل قانوني في القضايا".وتضمن الإعلان مجموعة من الأرقام الهاتفية بواقع رقمين لتلقي الشكاوي بمدينة أربيل، وأربعة أرقام في محافظة دهوك وثلاثة أرقام في مدينة سوران التابعة لأربيل، ورقم واحد لبلدة ئاكرى في محافظة دهوك.

وتعتبر المديرة الفرعية لمنظمة الوادي الألمانية في أربيل جيمن رشيد، أن "إعلان وزارة الداخلية هو خطوة جيدة لكن نتائجها الايجابية لن تظهر بسرعة بل بمرور الوقت" حسب تعبيرها.

واوضحت رشيد أن "إعلان الداخلية يحمل ايجابيات ومفيد بالنسبة للنساء اللواتي لا يتمكن من مغادرة منازلهن أو منازل أسرهن لتقديم الشكاوى بسبب أوضاعهن، فيبادرن إلى الاتصال على الأرقام المعلنة وتقديم الشكوى عبرها".

واضافت أن "فكرة الإعلان مقتبسة من تجارب بعض البلدان الأوروبية، إلا أن نجاحها في المنطقة سيحتاج إلى بعض الوقت كون المجتمع في إقليم كردستان لا يتقبل بعد فكرة تدخل الشرطة والحكومة لمعالجة مشاكل تقع بداخل أسرته".

وترى رشيد انه "من الأفضل أن تقوم مديرية التصدي للعنف الموجه ضد النساء بتقديم إرشادات للنساء في حالة مواجهتهن حالات بسيطة من العنف، التي لا تستدعي التدخل المباشر، كون ذلك ربما يؤدي إلى تفاقم المشاكل بين المرأة وأسرتها، لكن وفي حالة كان العنف قويا فمن الضروري حصول تدخل فوري"حسب تعبيرها.

يذكر أن جرائم الشرف في العراق ككل وفي إقليم كردستان بشكل خاص تركتب منذ أعوام طويلة، استناداً إلى عادات متوارثة، إذ تعتبر الإناث، بالدرجة الأولى، رمزاً لشرف العائلة، وأي سلوك خارج العادات المعمول بها يعرضها إلى القتل على أيدي ذويها أو أقربائها.

وكان تقرير عن حقوق الإنسان أعدته بعثة مساعدة العراق "يونامي" للأشهر الستة الأخيرة من العام الفائت ٢٠٠٧، أفاد بأن ١٩٠ امرأة قدمن شكاوى للشرطة في محافظة أربيل، خلال النصف الثاني من العام المنصرم، بسبب تعرضهن للعنف.

وسجل التقرير، أيضا، ٦٣ حالة وفاة لنساء قتلن على خلفية موضوع الشرف في محافظتي أربيل ودهوك في ٢٠٠٧"، فيما أشار تقرير آخر لوزارة الصحة في إقليم كردستان العراق، في عام ٢٠٠٧، إلى أن دوائر الطب العدلي في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك سجلت ٣٨٢ حالة قتل خنقا وباستخدام الأسلحة والأدوات الجارحة في المحافظات الثلاث وبين الجنسين وقسم من الضحايا نساء ويقف موضوع الشرف سبباً رئيساً وراءها.

وأعلنت مديرية متابعة العنف ضد المرأة في وزارة الداخلية بإقليم كردستان العراق إن "حالات القتل والانتحار والحرق بين النساء، شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، فيما ارتفعت نسبة شكاوى النساء اللواتي يتعرضن للعنف.

وقال مدير متابعة العنف ضد المرأة في وزارة الداخلية ئاري رفيق إن "نسبة حالات القتل والانتحار وحرق النساء سجلت تراجعاً واضحا، ففي الوقت الذي شهدت الأشهر الستة الأولى من العام الماضي ١٤٥ حالة في الإقليم شهدت الأشهر الستة الأولى من العام الحالي ٥٠ حالة".

وأضاف ئاري رفيق أمس الجمعة أن "نسبة الشكاوى التي سجلتها النساء بسبب تعرضهن للعنف شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام الحالي إذ وصلت إلى نحو ٩٠٪ مقارنة مع العام الماضي"، مشيرا إلى أن "ارتفاع نسبة شكاوى النساء اللواتي يتعرضن للعنف على يد أزواجهن هو مؤشر إيجابي يدل على الوعي لدى النساء في الدفاع عن حقوقهن".

وأوضح رفيق أن "ما نسبته ٨٠٪ من النساء اللواتي تعرضن للقتل أو أقدمن على الانتحار هو في المناطق الشعبية وأطراف المدن والمجمعات السكنية، وأن ٩٥ ٪ منهن أميات".

وأشار مدير متابعة العنف ضد المرأة إلى أن "فرق التحقيق تواجه معوقات كبيرة عند متابعة قضايا القتل وحرق النساء، ويصعب الحصول على معلومات دقيقة حول أسباب حادث الحرق أو القتل".

وبين أن "التحقيقات كشفت أن ٩٩ ٪من النساء اللواتي أقدمن على حرق أنفسهن لم يثبتن دوافع ذلك قبل الوفاة". وعزا ذلك الى وجود تهديدات من الأهل أو الأقرباء الذين يخشون الفضيحة"، على حد تعبيره.

يذكران الإقليم شهد في السنوات الأخيرة الماضية انتحار عدد كبير من النساء وصل إلى حد ان توصف بالظاهرة، كما ازدادت حالات العنف العائلي ضد المرأة ما أدى إلى تدخل الحكومة ووضع خطط للحد من هذه الظاهرة، فضلا عن تدخلات منظمات المجتمع المدني والمنظمات الخاصة بالنساء.